

مقدمة:

تعد دراسة فلسفة القانون من المواضيع الجد مهمة بالنسبة للطلبة الذين باشرُوا دراستهم في المجال القانوني (الحقوق)، حيث أن دراسة فلسفة القانون هي القاعدة الأساسية التي يبني عليها طالب القانون معارفه ومكتسباته، فلا يمكن أن ينطلق المتمدرس في مجال القانون في دراسته دون دراسة هذا المقياس أو الموضوع (فلسفة القانون)، حيث تسمح فلسفة القانون لدارسها في نهاية السداسي من إكتساب العديد من المهارات والأفكار والمعارف القانونية والمنهجية التي تشكل ثقافة قانونية تمكنه في المستقبل من التعامل مع مختلف المسائل القانونية ومشكلاتها المنهجية، كونه أصبح يتمتع بملكة تفكير، ما يجعله قادرا على تفسير وفهم مختلف الظواهر القانونية. لهذا ينبغي الإهتمام والتركيز بدراسة فلسفة القانون وذلك حتى يمكن طلبة القانون من بلوغ هذه الأهداف، وسنحاول خلال هذا السداسي الجامعي الأول التطرق إلى دراسة مقياس فلسفة القانون بالتفصيل من خلال التركيز على المحاور الرئيسية والمتمثلة في:

الفصل الأول: ماهية فلسفة القانون

المبحث الأول: مفهوم فلسفة القانون.

المبحث الثاني: العلاقة بين الفلسفة والقانون.

المبحث الثالث: دور فلسفة القانون في مجال العلوم القانونية.

الفصل الثاني: المدارس الفقهية في تفسير أصل القانون.

المبحث الأول: المذاهب الشكلية في تفسير أصل القانون.

المطلب الأول: مذهب أوستن.

المطلب الثاني مذهب الشرح على المتون

المطلب الثالث: مذهب هيجل.

المطلب الرابع: مذهب كلسن.

المبحث الثاني: المذاهب الموضوعية في تفسير أصل القانون.

المطلب الأول: المذهب المثالي.

المطلب الثاني: المذهب الواقعي.

المبحث الثالث: مذهب جيني (المذاهب المختلطة).

المبحث الرابع: جوهر القاعدة القانونية في الفقه الحديث.

الفصل الثالث: تفسير القانون.

المبحث الأول: ماهية تفسير القانون.

المطلب الأول: مفهوم تفسير القانون وأهميته.

المطلب الثاني: نطاق تفسير القانون.

المبحث الثاني: أنواع تفسير القانون.

المطلب الأول: التفسير التشريعي للقانون.

المطلب الثاني: التفسير القضائي للقانون.

المطلب الثالث: التفسير الفقهي للقانون.

المبحث الثالث: حالات تفسير القانون.

المطلب الأول: حالة الخطأ المادي.

المطلب الثاني: حالة غموض النص.

المطلب الثالث: حالة النقص.

المطلب الرابع: حالة التناقض.

المبحث الرابع: طرق تفسير القانون.

المطلب الأول: الطرق الداخلية لتفسير القانون

المطلب الثاني: الطرق الخارجية لتفسير القانون

الفصل الرابع: الصياغة القانونية.

المبحث الأول: مفهوم الصياغة القانونية.

المبحث الثاني: أنواع الصياغة القانونية.

المطلب الأول: الصياغة الجامدة.

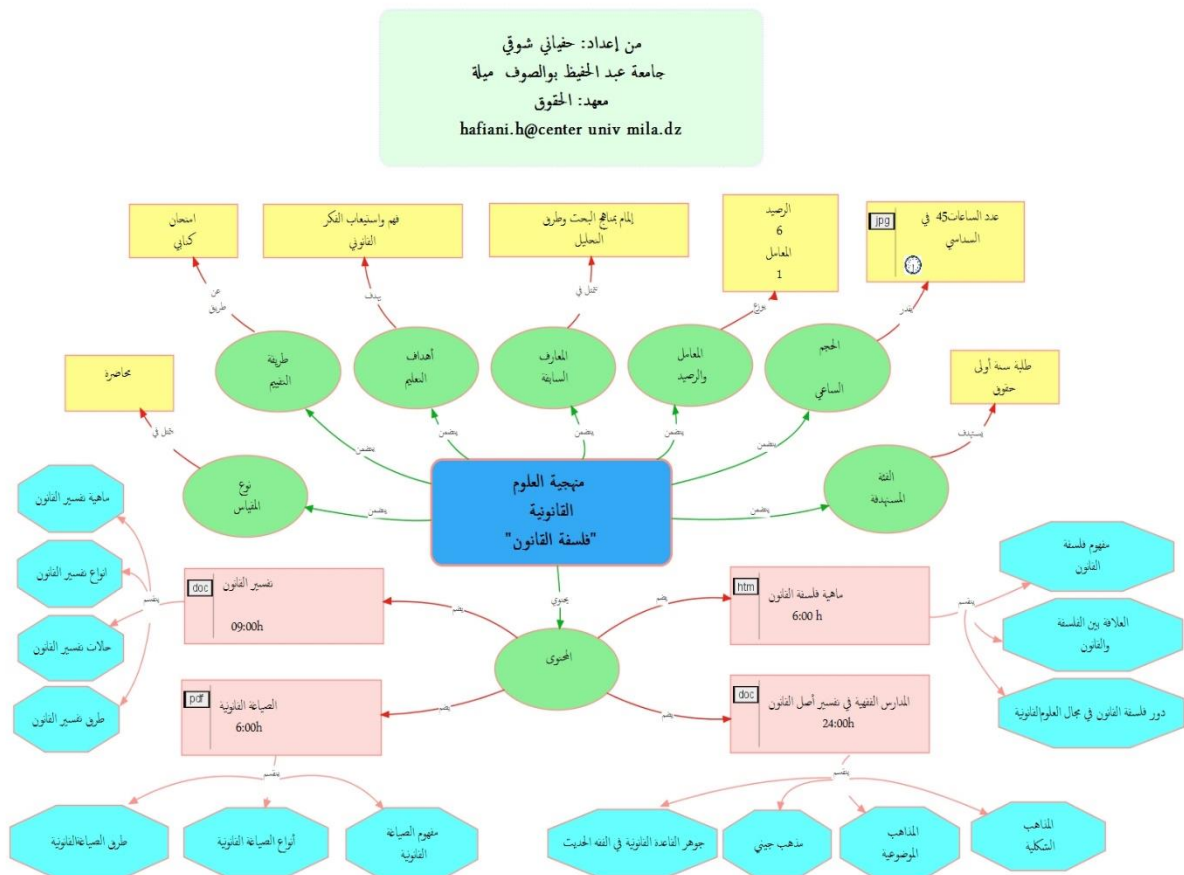
المطلب الثاني: الصياغة المرنة.

المبحث الثالث: طرق الصياغة القانونية.

المطلب الأول: الطرق المادية.

المطلب الثاني: الطرق المعنوية.

والخارطة الذهنية التالية توضح مختلف العناصر المرتبطة بهذه المادة التعليمية:



أهداف المقياس:

عند الانتهاء من المقياس التعليمي سيكون الطالب ملماً بأهداف المقياس بناء على مستويات بلوم المعرفية:

- مستوى المعرفة والتذكر: يتوقع من الطلاب في هذا المستوى أن يستعيدوا المعلومات من الذاكرة (المكتسبات القبلية) حيث يقوم الطلاب بحفظ التعريفات المرتبطة بموضوع فلسفة القانون، ويتم إعطاء الطلاب أسئلة اختبار بإجابة قصيرة أو باختبارات متعددة ويطلب منهم الإجابة عليها بهدف استحضار ما لديهم من مكتسبات فيما يتعلق بالقانون ومناهج البحث العلمي والتحليل.

- مستوى الاستيعاب والفهم: يقوم الطلاب ببناء وصلات جديدة في عقولهم حيث يقومون بتحديد الخصائص الأساسية التي تسمح لهم بتحديد مختلف المتغيرات والمفاهيم المتعلقة بفلسفة القانون، وهنا نحاول اختبار الطالب لما تعلمه في هذا المستوى من خلال طرح بعض الأسئلة المتنوعة.

- مستوى التحليل: في هذا المستوى يصبح الطالب قادراً على تحليل المادة العلمية المتعلقة بتحليل أصل القانون ونشأته، وكذا التفريق بين مختلف وجهات النظر الموجودة، ضف إلى ذلك ما يتعلق بتمكينهم من تحليل النصوص القانونية وتفسيرها، كما لا ننسى تمكين الطالب من تصنيف مختلف العناصر المشكلة للدرس، ويتم الاعتماد في ذلك على أسئلة تحريرية وأسئلة تصنيفية وترتيبية لتعزيز من درجة التحليل والتصنيف لدى الطالب.

- مستوى التركيب: في هذا المستوى يصبح الطالب قادر على تجميع المعلومات والتي من شأنها أن تساعد في إعادة بناء تصوره حول نشوء القانون والطرق المعتمدة في تفسير قواعده القانونية، ما يساعده على إعادة تركيبها في شكل نسق كلي.

- مستوى التقييم: يتمكن الطالب في هذا المستوى من التقييم وإبداء رأيه حول أصل القانون ونشأته، وكذا الطرق المعتمدة في تفسير القواعد القانونية وما يتعلق بالصياغة القانونية، من خلال الاعتماد على عدد من الأسئلة التحريرية.

الفصل الأول: ماهية فلسفة القانون.

فلسفة القانون، هي دراسة طبيعة القانون وغايته ومعناه من منظور فلسفي. تتناول الفلسفة مسائل جوهرية، مثل العلاقة بين القانون والأخلاق، ومصادر السلطة القانونية، وكيفية تفسير القوانين وتطبيقها. تشمل مجالاتها الرئيسية تعريف القانون، والالتزام بطاعته، ومفاهيم الحقوق والعدالة.

المبحث الأول: مفهوم فلسفة القانون.

يرجع ظهور مصطلح فلسفة القانون إلى بداية القرن التاسع عشر وذلك مع ظهور كتاب بعنوان "مبادئ فلسفة القانون" للمفكر والفيلسوف الألماني "هيجل" وذلك عام 1821، غير أن عملية البحث وانتشار النقاشات حول القانون يُعدُّ قديماً قدم الإنسان بذاته، ولكن اليوم نجد العديد من المؤلفات وغيرها تحمل مصطلح فلسفة القانون مع تنوع في كيفية التعاطي معه نظراً لعدم الاتفاق حول ما إذا كانت فلسفة القانون جزءاً من الفلسفة أو جزءاً من علم القانون.

المطلب الأول: تعريف فلسفة القانون:

قبل التطرق إلى تعريف فلسفة القانون لابد من تعريف كل مصطلح على حد كونه أن مصطلح فلسفة القانون مصطلح مركب من كلمتين وهما الفلسفة والقانون، وذلك بغية تبسيط وتحديد المفاهيم وضبطها:

الفرع الأول: تعريف الفلسفة:

كلمة الفلسفة هي كلمة تعود إلى الحضارة اليونانية، وتتكون من شقين **philo** وتعني حب أو محبة، و **sophie** تعني الحكمة، أي أن المعنى اللغوي للفلسفة يقصد به حب الحكمة أو محبة الحكمة، وقد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ القرن السابع قبل الميلاد وكان يراد بها "رغبة الإنسان في التأمل للوصول إلى الحكمة"، غير أن التعريف الإصطلاحي للفلسفة لم يجد اتفاقاً حول تعريفه، فكل مفكر قدم تعريف مختلف بناءً على توجهاته أو قناعاته أو إنتماءاته الفكرية أو الدينية أو غيرها، فأرسطو مثلاً عرف الفلسفة على أنها: " العلم الذي يهتم بدراسة العموميات (أي الكليات) وأصولها والأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأشياء..."، وترتكز الفلسفة على نقطة مهمة حسب الفكر الأوروبي والإسلامي وهي محاولة التوفيق بين العقل والوحي، في حين ركز الفكر المعاصر (الحديث) على تبني نظرية جديدة وهي نظرية

المعرفة (والتي تقوم حسب البعض على العقل، وحسب البعض الآخر على الملاحظة والتجربة، في حين يرى البعض الآخر أنها تقوم على المنطق والتحليل...).

عموماً يمكن القول بأن الفلسفة كتعريف إجرائي: "هي مختلف الدراسات أو التأملات التي تأخذ طابع عام وتسعى إلى تقديم معرفة شاملة تتعلق بالوجود الإنساني وتحليلها إلى مبادئ ومفاهيم جزئية".

الفرع الثاني: تعريف القانون.

يعرف القانون بأنه: "جملة القواعد والضوابط التي تحكم الروابط الاجتماعية وتنظمها، والتي تفرضها الدولة على جميع المواطنين دون استثناء لإتباعها والعمل بها ولو بإستعمال القوة عند الضرورة"، وذلك لتنظيم المجتمع وضماناً لعدم حدوث صراعات ونزاعات قد تؤثر على أمن وإستقرار تلك الدولة.

من خلال التعريف السابق المقدم يتبين أن القانون يتميز بمجموعة من الخصائص، نبرزها فيما يلي:

- القواعد القانونية تتميز بالعموم والتجريد.
- ضبط وتنظيم الروابط الاجتماعية، فلا يوجد القانون في حالة عدم وجود المجتمع.
- يفرض القانون جزاء دينوي تضعه الدولة إتجاه المخالفين للقواعد القانونية، وهو ما يميزه عن القواعد الأخرى كقواعد الدين والأخلاق.

الفرع الثالث: تعريف مصطلح فلسفة القانون.

لا يوجد إتفاق على تعريف موحد لفلسفة القانون خاصة بين الفلاسفة والقانونيين، حيث يعرف الفلاسفة فلسفة القانون بأنها: "تلك الفلسفة التطبيقية، والتي تركز على نقل الأفكار والمعتقدات الفلسفية إلى ميدان القانون والعدل والبحث فيها عن الحلول القانونية في مؤلفات الفلاسفة وليس عبر التجربة القانونية، ومركزة في ذلك على فهم طبيعة الإنسان لاستنتاج مجموعة من القواعد الصحيحة والسليمة العادلة بما يسمح ذلك بتحقيق العدالة. في حين أن القانونيين يركزون على التحليل القانوني إنطلاقاً من التجربة القانونية، كما يهتمون بنظرية العدل ونظرية العلم القانوني، وعلى الرغم من هذا التعارض إلا أن فلسفة القانون لا تخلو من التفكير الفلسفي خاصة ما يتعلق ببعض القيم كقيم الأخلاق الموضوعية.

ويعرف A. Ahrens فلسفة القانون على أنها: العلم الذي يعالج المبادئ الأولية للقانون، كما يصورها العقل الإنساني ومؤسسة على الطبيعة الإنسانية في إطار علاقتها بالنظام العالمي، أما المفكر جان دابان J. dabin فيرى أن فلسفة القانون "هي جملة الإنعكاسات الفلسفية على القانون وعلى مختلف العلوم القانونية، ويرى هذا الأخير أنه ينبغي على فيلسوف القانون أن يكون فقهياً وفيلسوفاً في نفس الوقت. أما على المستوى العربي فقد عرف الأستاذ محمد الشقنقيري فلسفة القانون بأنها: "تلك الدراسات ذات الطابع النقدي لمختلف المبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام القانوني"، أما الدكتور عبد المجيد الحفناوي فعرفها بأنها: "عملية البحث والتقصي عن أصول الشرائع القانونية، ودراسة جملة المبادئ التي تسودها".

ويقدم الأستاذ "كرسيتيان أتياس" تعريفاً دقيقاً لفلسفة القانون بقوله بأنها: تلك الفلسفة التي تنصبُ على التساؤل عن: ماهية القانون، وأهدافه، ووسائله وأأسسه.

عموماً يمكن القول بأن فلسفة القانون هي الجانب التطبيقي الذي يركز على دراسة موقف الفلسفة من الظواهر القانونية وشرح وتفسير معانيها ومضامينها المختلفة.

المطلب الثاني: الإطار الأكاديمي لدراسة فلسفة القانون.

هناك ارتباط وثيق بين دراسة فلسفة القانون والفلسفة العامة، لهذا فإن ما ينطبق على دراسة الفلسفة العامة ينطبق على دراسة فلسفة القانون، ما يعني هنا أن الفلسفة العامة تركز على مباحث ثلاثة أساسية وهي الوجود، المعرفة، والعمل، وهي نفس المباحث التي تتوافق مع دراسة فلسفة القانون سواء من حيث المضمون أو من حيث الشكل الخارجي:

الفرع الأول: مبحث الوجود القانوني.

يتوافق هذا المبحث مع مبحث الوجود في الفلسفة العامة، ويركز مبحث الوجود القانوني على دراسة العناصر التالية:

- البحث عن طبيعة القانون: أي البحث عن جوهره وهل القانون هو عبارة عن فكرة مثالية أو حدسية أو روحية أو واقعية أو دينية...

- البحث عن أساس صحة القانون: أي البحث عن المبادئ التي تحكم القانون والمعايير التي تجعل منه قانوناً من عدمه.
- البحث حول أساس فعالية القانون: أي البحث في الآثار والنتائج المترتبة عن تطبيق القانون وهو مرتبط هنا بما يتعلق بدراسة الغائية القانونية.
- تعريف القانون: أي التركيز على تقديم تعاريف فلسفية للقانون إنطلاقاً من وجهة نظر كل فيلسوف اتجاه طبيعة القانون.

الفرع الثاني: مبحث المنهج القانوني.

يقابل مبحث المنهج القانوني في الفكر الفلسفي القانوني مبحث المعرفة في الفلسفة العامة، ويركز هذا المبحث على دراسة المعرفة القانونية، ويرتبط مبحث المنهج القانوني بالمبحث السابق (مبحث الوجود القانوني) كون أن هذا المبحث يركز على دراسة:

- وسائل معرفة القانون ومصادره: أي تحليل وتفسير الظاهرة القانونية وتبيان حدودها وقواعدها.
- دراسة مناهج البحث القانونية ومناهج التفسير، وذلك بإستعمال العقل للوصول إلى المعرفة القانونية.

الفرع الثالث: مبحث القيم القانونية.

يقابل مبحث القيم القانونية في فلسفة القانون مبحث القيم (العمل) في الفلسفة العامة، ويركز هذا المبحث على مجموعة من الأسس والمثل العليا التي يجب أن يقوم عليها النظام القانوني، وتتمثل هذه القيم والأسس حسب وجهة نظر فلاسفة القيم في:

- قيم العدالة.
- قيم الأخلاق.
- قيم القانون الطبيعي.
- قيم الدين.
- قيم الإستقرار القانوني.

- قيم اليقين القانوني.

غير أننا ننوه هنا على أن تطبيق هذه القيم يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إلى نظام آخر وذلك نظراً لوجود إعتبارات سياسية ودينية وثقافية داخل كل دولة أو نظام، فمثلاً في النظام القانوني الإسلامي نجد أنه لا يتبنى قيم القانون الطبيعي كونه مخالف للشرعية الإسلامية، كون هذه الأخيرة تعتبر مصدر رئيسي للقانون.

المطلب الثالث: موضوعات فلسفة القانون.

على الرغم من عدم الاتفاق على مضمون فلسفة القانون، إلا أننا يمكن حصر موضوعاتها في موضوعين أساسيين وهما أصل القانون وغاية القانون، كون أن أغلب الأبحاث والدراسات الفلسفية والفقهية قد تناولت الحديث عن كيف نشأ القانون وعن غايته.

الفرع الأول: أصل القانون.

ويقصد به أسس وأصل نشأة القانون، حيث تبين لنا فلسفة القانون عما إذا القانون الموجود قد نشأ من ضمير الجماعة فقط دون تدخل للإنسان وإرادته، أم لأن للإنسان دور جوهري في إنشائه وتكوينه، وبالتالي فإن فلسفة القانون تبحث في نشأة القانون وتطرح أسئلة تتمحور حول: هل ينشأ القانون من تفاعل عناصر مثالية؟ أو من خلال تفاعل عناصر واقعية؟ أو عبر تفاعل عناصر دينية؟ أو هو نتاج لتفاعل عدد من العناصر السابقة؟

الفرع الثاني: غاية القانون.

يقصد بغاية القانون مجموعة الأهداف والقيم التي يسعى القانون جاهداً إلى تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع، وتتمثل هنا الغاية من وضع القانون إلى تحقيق العدل، وذلك بإجماع أغلب الفقهاء رغم إختلافهم حول العناصر التي يتحقق بها هذا العدل.

إنطلاقاً من هذه النقطة والمتعلقة بأصل القانون وغايته ظهرت العديد من المذاهب الفكرية التي تخوض في تحديد أصل القانون وغايته، وسنحاول خلال الفصل الثاني من هذه المحاضرات تقديم تفصيل معمق حول هذه المذاهب.

المبحث الثاني: العلاقة بين القانون والفلسفة.

هناك خلاف حول وجود علاقة بين القانون والفلسفة، وظهر اتجاهين، فهناك بعض الفلاسفة الذي لا يحب لا القانون ولا العاملين في القانون لأنهم مثاليون يتطلعون إلى مدينة فاضلة لا نزاعات فيها ولا محاكم، وهذا هو رأي فيلسوف القانون شارل برلمان: قلة نادرة هم الفلاسفة الذين يحفظون مكاناً لصيرورة صناعة وتطبيق القانون لأن الفلاسفة، تقليدياً، يبحثون في الحقيقة، في الكينونة، في الخير وفي العدل المطلق، وهكذا فهم يصبون إلى بناء منظومة نظرية ومثال اجتماعي يعفي البشر من اللجوء إلى التقنيات القانونية. في المقابل أيضاً نجد أن العاملين في القانون (قضاة، فقهاء ومحامون) نادراً ما يشعرون بالحاجة لبلورة أفكار فلسفية لدعم حججهم. ويُعتقد أن الانتماء الوضعي (الانتماء إلى المذهب الوضعاني) لكبار فقهاء القانون (جيز، دوغي، باتيفول..) كان يمنعهم من الإفراط في إدخال تحاليل فلسفية. ولكن إذا نظرنا إلى هذا الأمر بعمق لوجدنا أن الفلسفة ليست غائبة إطلاقاً عن مقاربتهم للقانون. سواء تمّ التعبير عن ذلك صراحة أم لا فإن الفلسفة هي الحاضر دوماً في أي نص قانوني وفي أي مجال اختصاصي: قانون مدني، جزائي، تجاري. الفلسفة حاضرة في أي نص متعلق بالإفلاس ومفاعيله على سبيل المثال، بالقتل عمداً، بالقبول الضمني في العقود، الخ..

سواء في صياغة القاعدة القانونية أم في الأحكام الصادرة عن المحاكم مكان الفلسفة محجوز: أوليس العدل هو غاية القانون، وإن كانت مقاربته مختلفة من شخص لآخر.

أما الإتجاه الثاني فقد تبنى وجود علاقة وثيقة بين الفلسفة والقانون، وهو ما يبرز خاصة في منذ ظهور مصطلح فلسفة القانون، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر فرع من فروع الفلسفة العامة يستكشف طبيعة القانون وعلاقته بالقيم الإنسانية والمواقف والممارسات المجتمعية والسياسية، ويتضمن هذا الفرع تحليلاً فلسفياً للقانون والمؤسسات القانونية، ويتناول مسائل مفاهيمية مجردة واستفسارات معيارية حول العلاقة بين القانون والأخلاق. كما أن دراسة الفلسفة تزود المحامين الطموحين بمهارات نقدية في تحليل الحجج، وتفكيك الأفكار المعقدة، والتفكير البديل، مما يجعلها خلفية تعليمية قيمة للمدارس القانونية والممارسات القانونية. ويستخدم الفلاسفة المنطق لحل المشكلات الفلسفية، كما أن المحامون يستخدمون المنطق والاستدلال لحل الحجج القانونية المعقدة والتوصل إلى حكم صحيح.

وهناك علاقة أيضا بين الفلسفة والفقه، **الفقه (Jurisprudence)** فهو علم أو فلسفة القانون، وأصله من الكلمة اللاتينية *Jurisprudentia*، المكوّنة من كلمتين *Jus*: وتعني «القانون»، و*Prudentia* وتعني «الحكمة» أو «المعرفة» أو «البصيرة».

وبتعريفه القانوني، يشير الفقه إلى دراسة البنية الأساسية لنظام قانوني معين، أو إلى المعرفة بما يجري في المحاكم أو الأنظمة القانونية عموماً.

ومن خلال هذا التحليل المفاهيمي، يمكن تلخيص أوجه التشابه بين تفكير واستدلال المحاكم (الفقه) وتفكير واستدلال الفلاسفة (الفلسفة) فيما يلي:

- كلاهما يدرس الأسئلة الأساسية المتعلقة بالقواعد التي يجب أن تحكم المجتمع، أي القانون.
- كلاهما يوضح المعايير التي يجب أن تحدد مدى صحة القواعد والعلاقات، أي القانون الذي ينظم المجتمع.
- كل من الفلاسفة والقضاة يصوغون مفاهيم ونظريات تساعد على فهم طبيعة القواعد والتنظيمات القانونية، ومصادر سلطتها، لتبرير دور النظام القانوني في المجتمع.
- كلا الحقلين يستخدمان المنطق والعقل في محاولة فهم الواقع وأسس الحياة.
- هـ. كلاهما يمثل معياراً نظرياً يعمل كمبدئٍ موجّه للسلوك.
- و. ولهما أصلٌ مشترك متجذر في الكلمات اللاتينية والفرنسية في سعيهما وراء الحكمة أو الفهم أو التعقل من خلال المعرفة.

أما الفقه كتفسير للفلسفة الكامنة وراء قرارات المحكمة، فإن هدفه الأساسي هو تفسير الفلسفة العميقة الكامنة وراء قرارات المحكمة. ومن الواضح في جوهر الأمر أن ما يقوم به القضاة أثناء عملية التحليل القانوني وفي سياق التفكير القانوني يتوافق مع ما يقوم به الفلاسفة عبر العصور.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هناك صلة وثيقة بين الفلسفة والقانون ولكن ينبغي أن نبين توضيح نقطة مهمة ألا وهي صحيح أن العدالة تعتبر من القضايا التي تتدرج ضمن نطاق الفلسفة، وأن العدالة عنصر أساسي في القانون، إلا أن الفلسفة لا علاقة لها بتطبيق العدالة، ما يعني أن الفلسفة تعبر عن فكري نظري فقط وليست فلسفة تطبيقية.

المبحث الثالث: دور فلسفة القانون في مجال العلوم القانونية.

يبرز دور فلسفة القانون في مجال العلوم القانونية عبر عدد من الأدوار المهمة والتي تتمثل أبرزها في:

- الأساس: توفر فلسفة القانون الأساس الفلسفي لعلم القانون من خلال معالجة سؤال لماذا؟ الكامن وراء القواعد القانونية، وهو ما يكمل الجانب العملي الذي يركز على كيف؟ في التخصصات القانونية الأخرى أي كيفية تطبيق الأفكار والقواعد القانونية على أرض الواقع.
- الوضوح المفاهيمي: تساعد فلسفة القانون الباحثين والممارسين في توضيح الأسس المفاهيمية للقانون، وهو أمر ضروري للتحليل الدقيق والعميق.
- التوجيه الأخلاقي: توفر فلسفة القانون إطار للتأمل الأخلاقي في القانون، بما في ذلك تقييم أخلاقية القواعد والمؤسسات القانونية خاصة في حالات القوانين الجائرة.
- التفكير النقدي: تُنمي لدى القانونيين مهارات التحليل والنقد، وهي مهارات أساسية في الحجج والممارسة القانونية.
- أسلوب تفكير إبداعي: وظيفة فلسفة القانون تقوم على وضع القيم، وتحديد الأهداف، ورسم الاتجاهات وفتح مسارات جديدة، حيث أن وجود هذه الخصائص المميزة للفكر الفلسفي القانوني يبرز كذلك مدى أهميته وضرورته، فمن خلال معرفة وفهم فلسفة القانون بخصائصه المتنوعة، يمكن اعتمادها كبديل فكري يساعد على إيجاد حلول توجه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.